

النشرة الشهرية

مايو ٢٠١٨



شهد شهر مايو ٢٠١٨ العديد من التطورات فيما يتعلق بمحاور عمل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، حيث شهد مجال الاستثمار اتخاذ عدة إجراءات من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار والأعمال في مصر، كما شهد قطاع الخدمات المالية غير المصرفية عدة تطورات هامة سواء فيما يتعلق بالمشورات الخاصة بها أو فيما يتعلق بإجراءات تطوير العمل في هذا القطاع، أما فيما يتعلق بمحور التنمية والتعاون الدولي فقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات في مجالات التنمية والتعاون الدولي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستثمار



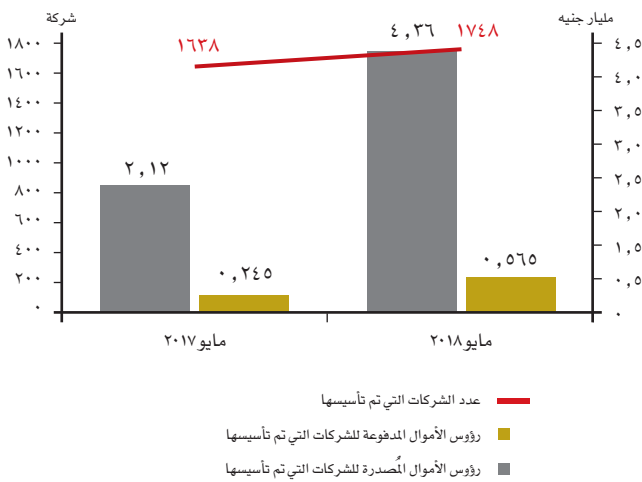
١- الاستثمارات المحلية الخاصة

• ١٣١٪ ارتفاع في رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي تم تأسيسها خلال شهر مايو ٢٠١٨ مقارنة بشهر مايو ٢٠١٧، حيث ارتفع رؤوس الأموال المدفوعة للشركات التي تم تأسيسها بنسبة ١٣١٪ خلال شهر مايو ٢٠١٨ لتبلغ نحو ٥٦٥ مليون جنيه مقارنة بنحو ٢٤٥ مليون جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٧ (شكل ١)

• ٥٤٪ ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الخاصة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالنصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، فقد شهدت الاستثمارات الخاصة ارتفاعاً بنسبة ٥٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتصل إلى نحو ٤,١٨٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩,١١٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق ٢٠١٦/٢٠١٧، كما شهدت أيضاً الاستثمارات الكلية المنفذة ارتفاعاً خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٤٨٪ لتبلغ نحو ٨,٣٤٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٣١ مليار جنيه خلال النصف المناظر من العام المالي السابق ٢٠١٦/٢٠١٧.

1

شكل (١) : إجمالي الاستثمارات الجديدة ورؤوس الأموال المُصدرة وإجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها والتي شهدت توسعات



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

• ٧٪ ارتفاع في عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال شهر مايو ٢٠١٨ مقارنة بشهر مايو ٢٠١٧، حيث ارتفع عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها بنسبة ٧٪ خلال شهر مايو ٢٠١٨ لتصل إلى ١٧٤٨ شركة مقارنة بنحو ١٦٣٨ شركة خلال شهر مايو ٢٠١٧ (شكل ١)

• ١٠٦٪ ارتفاع في رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها خلال شهر مايو ٢٠١٨ مقارنة بشهر مايو ٢٠١٧، حيث ارتفع رؤوس الأموال المُصدرة للشركات التي تم تأسيسها بنسبة ١٠٦٪ خلال شهر مايو ٢٠١٨ لتبلغ نحو ٤,٣٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢,١٢ مليار جنيه خلال شهر مايو ٢٠١٧ (شكل ١)

التوزيع الجغرافي للشركات التي تم تأسيسها

جدول (١): التوزيع الجغرافي للشركات التي تم تأسيسها

المحافظة	عدد الشركات	النسبة (%)
القاهرة	٨٧٧	٥٠,٢%
الجيزة	٢١٦	١٨,١%
الإسكندرية	١٠٢	٥,٨%
القليوبية	٩١	٥,٢%
الشرقية	٨٢	٤,٧%

وما تبقى من إجمالي الشركات الجديدة وعددها (٢٨٠ شركة) توزع على باقي محافظات الجمهورية.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

التوزيع القطاعي للشركات التي تم تأسيسها



قطاع الزراعة
١١٠ شركة
٦,٢%



قطاع الصناعة
٤٤٠ شركة
٢٥,٢%



قطاع الخدمات
١٠٢٨ شركة
٥٨,٨%



قطاع السياحة
١٥ شركات
٠,٩%



قطاع التشييد والبناء
٧١ شركة
٤,١%



قطاع الاتصالات
٨٤ شركة
٤,٨%

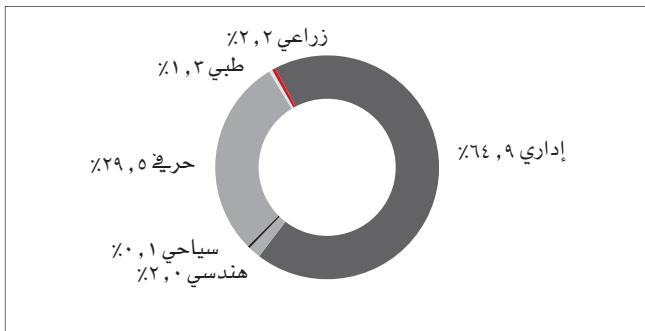
وما تبقى من إجمالي الشركات الجديدة وعددها (٢٨٠ شركة) توزع على باقي محافظات الجمهورية.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

فرص العمل للشركات الجديدة التي تم تأسيسها

من المتوقع أن توفر الشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال شهر مايو ٢٠١٨ نحو ٦,٤ ألف فرصة عمل (شكل ٣)

شكل (٣): تقديرات فرص العمل وفقاً للتخصص

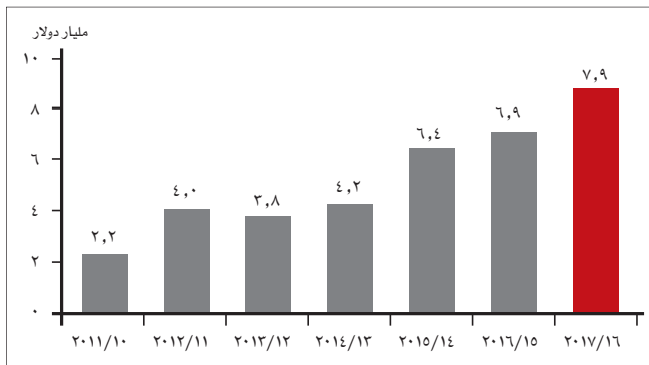


المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة ١٤,٥% ليبلغ هذا الصافي نحو ٧,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٦,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (شكل ٤)

شكل (٤): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: البنك المركزي المصري

هذا القانون يدعم توفير فرص عمل للشباب، وهو الأمر الذي يُعد من أهم الأولويات بالنسبة للحكومة، كما نص على ضرورة دعم الدولة المشروعات المتوسطة والصغيرة لتوفير فرص عمل للشباب.

وذكرت الوزيرة أن مشروع القانون ينظم عمل وحدات الطعام المتنقلة وينص على الالتزام بالاشتراطات الصحية وغيرها، وهذا الأمر سيساعد المحليات على تقنين عمل كل عربيات الطعام الموجودة، كما يسمح مشروع القانون للصناديق المعنية بالتنمية مثل صندوق تحيا مصر بالاشتراك وتوفير وحدات الطعام المتنقلة للشباب.

وأشارت إلى أن دور وزارة الاستثمار والتعاون الدولي في مشروع القانون يتضمن إجراءات تأسيس مشروع وحدات الطعام المتنقلة من خلال مركز خدمات المستثمرين، مؤكدة على وجود ترابط بين مؤسسات الدولة لضمان إنجاح المشروع الذي يساهم بصورة مباشرة في دعم المستثمر الصغير وفي الوقت نفسه يضمن توافر البعد الصحي والبيئي في هذه المشروعات.

• قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي لأول مرة في مصر بتقديم خدمة التوقيع الإلكتروني في القطاع العام، وذلك في ظل الجهود الرامية لتسهيل المعاملات الخالصة بالأعمال بين الكيانات الحكومية والقطاع الخاص.

التوقيع الإلكتروني: هو وسيلة مناسبة وأمنة وموفرة للوقت يتم من خلالها التوقيع إلكترونياً على المستندات مثل العقود والصور والوثائق الرسمية وخلافه لإتمام المعاملات في ثواني معدودة، وتتمثل المستندات اللازمة للحصول على التوقيع الإلكتروني فيما يلي:

- بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر لغير المصريين
- دفع رسوم قدرها ٧٠٠ جنيه مصري

علاوة على ما سبق، هناك خاصية تسمح بإدخال المسمى الوظيفي وأسم الشركة في التوقيع الإلكتروني، وذلك من خلال تقديم المستندات التالية:

- صورة من صحيفة السجل التجاري للشركة
- صورة من بطاقة الرقم الضريبي
- صورة من الرخصة التجارية للشركة (ترخيص مزاوله نشاط)

- صورة من عقد الشركة والنظام القانوني
- خطاب موقع ومختوم من الموارد البشرية

• بروتوكول تعاون بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لتبسيط الإجراءات على المستثمرين، وقعت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، واللواء خيرت محمد بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بروتوكول تعاون بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن إجراء مسح للتعرف على العوائق التي قد تواجه المستثمرين بعد تأسيس الشركات، حيث إنه بعد تأسيس المستثمر لشركته يكون هناك بعض الإجراءات التي قد تمثل عوائق له، لذلك تعمل الوزارة من خلال هذا المسح على التعرف على أي تحديات لإزالة أي معوقات مستقبلية من أجل ضمان أنه بعد تأسيس المستثمر لشركته أنها تعمل بشكل جيد دون أي عوائق. وذكرت الوزيرة، أن الوزارة ستعمل على توفير التمويل اللازم لإجراء المسح الخاص بدراسة أوضاع المشاكل وتحديات الشركات الناشئة حديثاً، وتوفير كافة البيانات والمعلومات المتاحة عن الشركات الناشئة حديثاً والتي تم تأسيسها بمراكز خدمات المستثمرين. كما سيشارك فريق عمل الوزارة في متابعة أنشطة ونتائج برنامج المسح ومراقبة الجودة في جميع مراحل العمل الميداني.

ومن جانبه أوضح اللواء خيرت بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الجهاز سيقوم بالأعمال الميدانية لإجراء المسح ليشمل نحو ١٨٧٠٠ شركة والتي تم تأسيسها بمراكز خدمات المستثمرين خلال الفترة من يناير ٢٠١٧ حتى ديسمبر ٢٠١٧، وتوفير الباحثين القائمين على المسح، والتعاون في إعداد فريق العمل والتدريب على استخدام الاستمارة والتعريف بالمفاهيم الواردة بها، ووضع تصور واعتماد منهجية المسح وخطة العمل، وتجهيز برامج الإدخال بما فيها قواعد التحقق من صحة البيانات، وتوفير أماكن التدريب، وطباعة الاستمارات، وتوفير الأدوات الكتابية.

وأشار اللواء خيرت بركات، إلى أن الهدف الرئيسي من توقيع البروتوكول هو دراسة المشاكل والتحديات التي تواجه الشركات الناشئة حديثاً من أجل وضع خطط لمواجهة التحديات والمساهمة مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي لتهيئة مناخ مناسب للاستثمار، مؤكداً أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يمتلك عاملين على أعلى مستوى سواء كانوا باحثين أو مراقبة جودة وكل الجهود بمراقبة ومتابعة المسح ستكون على أعلى مستوى بحيث يحقق الهدف منه.

• موافقة مجلس النواب على مشروع قانون تنظيم وحدات الطعام المتنقلة تساهم في توفير فرص عمل للشباب، أكدت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون تنظيم وتشجيع عمل وحدات الطعام المتنقلة هو رسالة واضحة بدعم الدولة لهذا النشاط ومساندة الشباب ومحاربة البطالة، مُشيرة إلى أن

٤- فض المنازعات وحل مشاكل المستثمرين

بلغ عدد الموضوعات المعروضة على لجنة فض المنازعات مُند الجلسة العشرون بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦ حتى الجلسة السادسة والثلاثون بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٥ نحو ٥٥٢ موضوعاً بقيمة تقديرية للمنازعات المعروضة بلغت نحو ١٨,٧ مليار جنيه (جدول ٣)

جدول (٣) : عدد الموضوعات المعروضة على لجنة فض المنازعات

رقم الجلسة	تاريخ الجلسة	عدد الموضوعات المعروضة	القيمة التقديرية (مليون جنيه)
الجلسة العشرون	٢٠١٧/٢/٢٦	٤٢	٥
الجلسة الحادية والعشرون	٢٠١٧/٣/٢٦	٤٥	٨٦٧
الجلسة الثانية والعشرون	٢٠١٧/٤/١٢	٣١	٧٢٣
الجلسة الثالثة والعشرون	٢٠١٧/٥/٤	٣٠	٩٨٦
الجلسة الرابعة والعشرون	٢٠١٧/٦/٤	٣٠	٧١٢
الجلسة الخامسة والعشرون	٢٠١٧/٧/١١	٢٥	٩٠٥
الجلسة السادسة والعشرون	٢٠١٧/٨/٨	٣٣	١٣٠١
الجلسة السابعة والعشرون	٢٠١٧/١٠/١	٣٣	١٢٩
الجلسة الثامنة والعشرون	٢٠١٧/١٠/٢٩	٣١	٥٦٦١
الجلسة التاسعة والعشرون (استثنائية)	٢٠١٧/١١/٤	٤	—
الجلسة الثلاثون	٢٠١٧/١٢/١٠	٣١	١١٠٧
الجلسة الواحدة والثلاثون	٢٠١٨/١/١٦	٢٨	٨١٣
الجلسة الثانية والثلاثون	٢٠١٨/٢/٤	٣٧	٥١٠
الجلسة الثالثة والثلاثون	٢٠١٨/٢/٢٥	٣٩	٢١٨
الجلسة الرابعة والثلاثون	٢٠١٨/٣/٢٠	٣٥	١٢٣٧
الجلسة الخامسة والثلاثون	٢٠١٨/٤/١٧	٣٧	١٧٥٣
الجلسة السادسة والثلاثون	٢٠١٨/٥/١٥	٣١	١٦٥٠
الإجمالي		٥٥٢	١٨٦٨٧

المصدر : وزارة الاستثمار والتعاون الدولي (مايو ٢٠١٨)

٣- الترويج وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية

• افتتاح أحدث مركز لخدمة وبيع السيارات الجيب في الشرق الأوسط، في خطوة تعكس قوة الاقتصاد المصري المتنامي وثقة كبري الشركات العالمية في كفاءة مؤسستنا الوطنية العملاقة جددت الهيئة العربية للتصنيع شراكتها مع شركة فيات كرايزلر العالمية للسيارات حتى ١٨ نوفمبر من عام ٢٠٢٧، كما افتتحت أحدث مركز لخدمة وبيع السيارات الجيب في الشرق الأوسط .

وقد حضر مراسم التوقيع الدكتورة سحر نصر وزير الاستثمار والتعاون الدولي والمهندس طارق قابيل وزير الصناعة والتجارة، والمستشار التجاري والاقتصادي للسفارة الإيطالية بالقاهرة، ورئيس شركة موبار العالمية ومدير المشروعات والتطوير بشركة فيات والسيد عبد الرحمن سلطان المدير التنفيذي لشركة فيات كرايزلر وعدد من خبراء السيارات والإعلاميين. وأكد الفريق عبد العزيز سيف الدين على أن تجديد الشراكة مع فيات كرايزلر يمثل استمراراً للنهضة الشاملة التي تشهدها الدولة وتتوجهاً لجهود وتعاون على مدار أربعين عاماً بين الهيئة العربية للتصنيع وشركة فيات كرايزلر العالمية للسيارات في مختلف المنتجات المتنوعة العسكرية والمدنية للسوق المحلي والتصدير للسوق العالمي، موضحاً أننا نحرص على زيادة نسب التصنيع المحلي إلى ٤٧٪ تزيد مع الوقت. وأضاف سيف الدين أنه تم الاتفاق مع شركائنا بشركة فيات كرايزلر العالمية للسيارات على استثمار هذا النجاح والمناخ المتنامي والواعد للاستثمار في مصر ومد الشراكة لعشر سنوات حتى عام ٢٠٢٧ وقد صدق السيد رئيس الجمهورية، الرئيس عبد الفتاح السيسي، بصفته رئيس الهيئة العليا للهيئة العربية للتصنيع على مد الشراكة.

ومن جانبها أكدت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي على دعم كافة الجهود والاستثمارات الموفرة لفرص العمل ومن بينها سوق السيارات الواعد والعمل على تذليل كافة الإجراءات، وأضافت أن الحكومة تسعى خلال الفترة المقبلة لتذليل كافة العقبات أمام المستثمرين وفتح آفاق جديدة للاستثمار وجذب مستثمرين جدد للاستفادة من موارد مصر وموقعها الاستراتيجي.



١- مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي خلال شهر مايو ٢٠١٨

أ- البورصة المصرية

المؤشرات الرئيسية للبورصة المصرية

تراجع مؤشر إيجي إكس ٣٠ خلال تعاملات شهر مايو ٢٠١٨ ليغلق عند مستوى ١٦٧٦٠ نقطة مسجلاً تراجعاً بلغ ٨,٤٪، وعلى جانب الأسهم المتوسطة فقد مالت أيضاً إلى الانخفاض حيث سجل مؤشر إيجي إكس ٧٠ تراجعاً بنحو ٣,٩٪ مغلقاً عند مستوى ٨٤٣ نقطة، أما مؤشر إيجي إكس ١٠٠ فسجل تراجعاً بنحو ٧,٣٪ مغلقاً عند مستوى ٢١٢٨ نقطة (جدول ٤)

جدول (٤): تطور مؤشرات البورصة المصرية

المؤشر	مؤشرات البورصة المصرية خلال شهر مايو ٢٠١٨	
	إغلاق نهاية مايو ٢٠١٨	نسبة التغيير %
EGX30 (مقوم بالجنيه)	١٦٧٦٠	-٨,٤%
EGX70	٨٤٣,٧	-٣,٩%
EGX100	٢١٢٨	-٧,٣%
EGX20 Capped	١٦٦٦٧	-٩,٨%
مؤشر النيل	٤٦٠,٩	-٤,٨%

المصدر: البورصة المصرية (مايو ٢٠١٨)

إجماليات التداول

• بلغ إجمالي قيمة التداول خلال شهر مايو ٢٠١٨ نحو ٣٠ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٤٥١٢ مليون ورقة مُنفذة على ٥٤٥ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول بلغت نحو ٤٠,٩ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٨٢٢٦ مليون ورقة مُنفذة على ٦٨٢ ألف عملية خلال شهر مارس ٢٠١٨.

• أما بورصة النيل فقد سجلت قيمة تداول قدرها ١٧,٧ مليون جنيه وكمية تداول بلغت ٢٢,٣ مليون ورقة مُنفذة على ٢٦٣٠ عملية، هذا وقد استحوذت الأسهم على ٨٨,٥٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ١١,٥٪ خلال شهر مايو ٢٠١٨ (جدول ٥)

جدول (٥): إجماليات السوق

المؤشر	إجماليات التداول		
	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	حجم التداول (بالمليون ورقة)	عدد العمليات (بالآلاف)
سوق داخل المقصورة	٢٨٥٦١	٤٤١٠	٥٤٠,٣
سوق خارج المقصورة	١٤٠٦	٨٠,٤	١,٩
بورصة النيل	١٧,٧	٢٢,٣	٢,٦٣
صناديق المؤشرات	٠,٥٤٧	٠,٠٣١	٠,٠٠٨
الإجمالي	٢٩٩٨٥	٤٥١٣	٥٤٤,٨

المصدر: البورصة المصرية (مايو ٢٠١٨)

جدول (٦): أداء القطاعات المختلفة

القطاعات	معدل النمو (%)
سياحة وترفيه	-١٣,١%
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	-١٣,٠%
منتجات منزلية وشخصية	-١٢,٦%
موارد أساسية	-١١,٩%
العقارات	-١١,٦%
البنوك	-٨,٨%
التشييد ومواد البناء	-٨,٧%
كيماويات	-٧,٠%
اتصالات	-٦,٩%
أغذية ومشروبات	-٦,١%
رعاية صحية وأدوية	-٥,١%
خدمات مالية (باستثناء البنوك)	-٤,٣%

المصدر: البورصة المصرية (مايو ٢٠١٨)

أداء القطاعات المختلفة

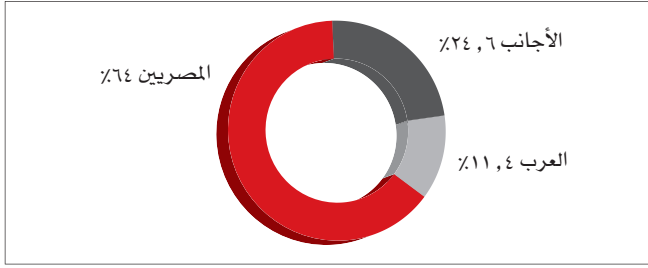
حقق قطاع الخدمات المالية (باستثناء البنوك) أقل عائد سلبي خلال شهر مايو ٢٠١٨، حيث بلغ نحو -٤,٣٪ تلاه قطاع الرعاية الصحية والأدوية بعائد سلبي بلغ نحو -٥,١٪، ويوضح (جدول ٦) أداء القطاعات المختلفة خلال شهر مايو ٢٠١٨.

رأس المال السوقي

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٩٣٠ مليار جنيه في نهاية شهر مايو ٢٠١٨، وذلك بانخفاض بلغ نحو ٢,٨٪ عن شهر أبريل ٢٠١٨.

تعاملات المستثمرين

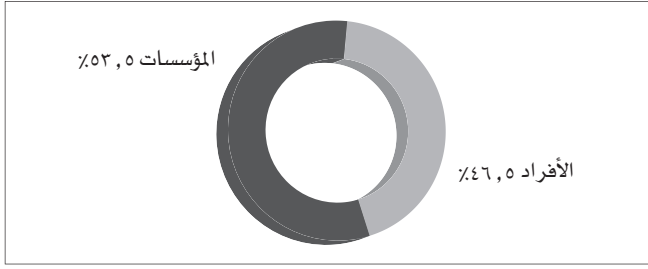
شكل (٥) : تعاملات المصريين والعرب والأجانب



المصدر : البورصة المصرية (مايو ٢٠١٨)

• سجلت تعاملات المصريين نسبة ٦٤٪ من إجمالي تعاملات السوق خلال شهر مايو ٢٠١٨، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ٢٤,٦٪ والعرب على ١١,٤٪ وذلك بعد استبعاد الصفقات، وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ٤٢٨,٥ مليون جنيه، بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ٢٥٤,١ مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات (شكل ٥)

شكل (٦) : تعاملات المؤسسات والأفراد



المصدر : البورصة المصرية (مايو ٢٠١٨)

• وقد استحوذت المؤسسات خلال شهر مايو ٢٠١٨ على ٥٣,٥٪ من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٤٦,٥٪، وقد سجلت المؤسسات صافي بيع بقيمة ٨٨٤ مليون جنيه في شهر مايو ٢٠١٨، وذلك بعد استبعاد الصفقات (شكل ٦)

ب- التأمين

جدول (٧) : الأقساط والتعويضات المُسددة من شركات التأمين

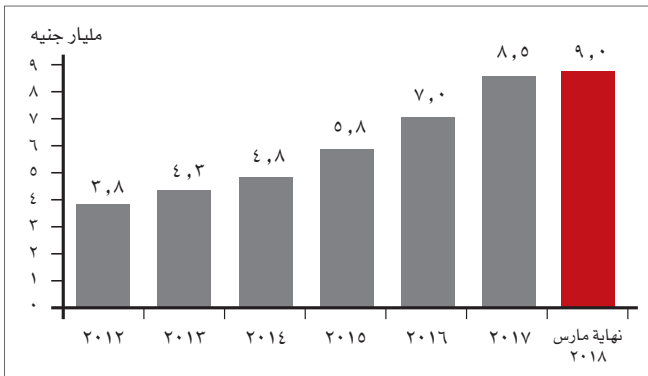
البيان	يناير-ديسمبر ٢٠١٦	يناير-ديسمبر ٢٠١٧	يناير ٢٠١٨
إجمالي الأقساط لشركات تأمينات الحياة	١٦ مليار جنيه	٢٢ مليار جنيه	٢,٢ مليار جنيه
إجمالي التعويضات لشركات تأمينات الحياة	٥,٦ مليار جنيه	٦,٧ مليار جنيه	٥٤٧ مليون جنيه

المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية

• ارتفعت أقساط إصدارات تأمينات الأشخاص (حياة) الجديدة والسارية خلال عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة إجمالي الأقساط نحو ٢٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦، كما بلغت ٢,٢ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٨. ارتفعت التعويضات المُسددة من جانب شركات تأمينات الأشخاص خلال عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة التعويضات المُسددة نحو ٦,٧ مليار جنيه خلال تلك الفترة مقارنة بنحو ٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦، كما بلغت ٥٤٧ مليون جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٨ (جدول ٧)

ج- التمويل العقاري

شكل (٧) : قيمة عقود التمويل العقاري



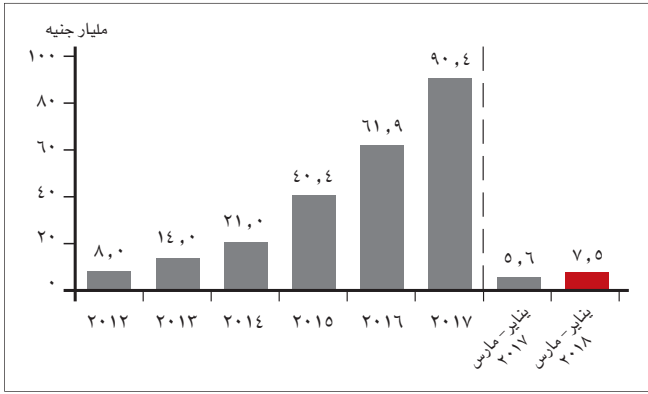
المصدر : الهيئة العامة للرقابة المالية

• ارتفع نشاط التمويل العقاري مُنذ عام ٢٠١٢ وحتى فبراير ٢٠١٨ بنسبة ١٣٧٪، حيث بلغ إجمالي التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري نحو ٨,٨ مليار جنيه بنهاية فبراير ٢٠١٨ مقارنة بنحو ٣,٧ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٢ (شكل ٧)

• بلغ إجمالي عدد المستفيدين من التمويل العقاري نحو ٤٦ ألف مستفيد بنهاية مارس ٢٠١٨، وذلك مقارنة بنحو ٤٢ ألف مستفيد بنهاية شهر مارس ٢٠١٧.

د- التأجير التمويلي

شكل (٨) : تطور نشاط التأجير التمويلي

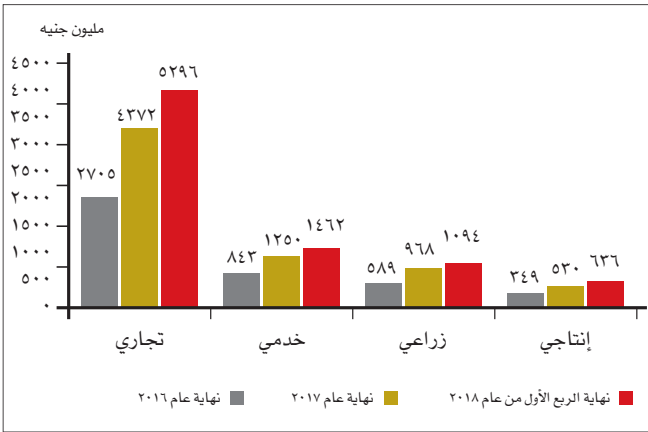


المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

- ارتفع نشاط التأجير التمويلي بنهاية عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٦٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦، حيث حقق هذا النشاط نحو ٩٠,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٦، كما حقق النشاط نحو ٧,٥ مليار جنيه خلال الفترة من يناير - مارس من عام ٢٠١٨ مقارنة بنحو ٥,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧ (شكل ٨)
- بلغ عدد الشركات المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية بنهاية مارس ٢٠١٨ نحو ٢٢٦ شركة مقارنة بنحو ٢٢٤ شركة بنهاية مارس ٢٠١٧، وقد بلغ عدد الشركات العاملة التي شهدت نشاط خلال الفترة من يناير حتى مارس ٢٠١٨ نحو ٢٧ شركة.

ه- التمويل متناهي الصغر

شكل (٩) : أرصدة التمويل متناهي الصغر

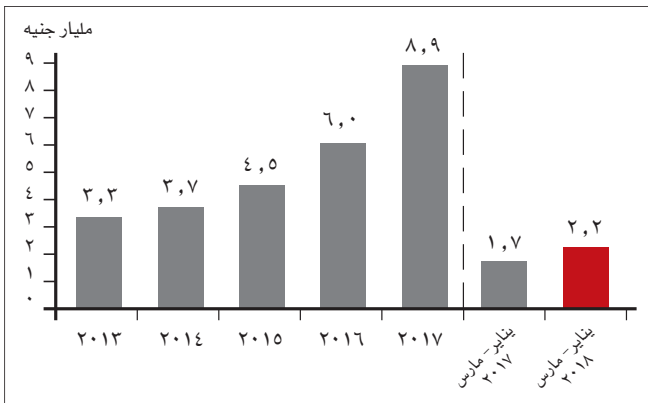


المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

- يُعتبر التمويل متناهي الصغر وسيلة رئيسية من وسائل تشجيع مساهمة الفئات محدودة الدخل في النشاط الاقتصادي، كما يساهم في الوصول إلى وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر، وفي الحد من البطالة والمساهمة في تحسين دخول الأسر الأكثر فقراً، ويحقق أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.
- حقق نشاط التمويل متناهي الصغر نمواً ملحوظاً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨، حيث بلغت قيمة أرصدة التمويل للجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨ نحو ٨,٥ مليار جنيه، وبلغ عدد المستفيدين من هذا النشاط نحو ٢,٤ مليون مستفيد بنهاية عام ٢٠١٨ (شكل ٩)

و- التخصيم

شكل (١٠) : حجم الأوراق المخصمة



المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية

- حقق نشاط التخصيم ارتفاعاً بنسبة ٤٨٪ بنهاية عام ٢٠١٧ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦، حيث بلغ حجم الأوراق المخصمة نحو ٨,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٦، كما حقق النشاط نحو ٢,٢ مليار جنيه خلال الفترة من يناير - مارس من عام ٢٠١٨ مقارنة بنحو ١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٧ (شكل ١٠)
- بلغ إجمالي عدد الشركات المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية بنهاية مارس ٢٠١٨ نحو ٩ شركات، وعدد العملاء نحو ٢٧٧.

المحدد باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والبالغ خمسة مليون جنيه، وبخلاف الحد الأدنى المطلوب لأي من تلك الجهات لمزاولة نشاطها الأصلي على أن يستخدم المبلغ المجنب في الاكتتاب في وثائق الصندوق، ويقدم ما يفيد إيداعه في الجهة متلقية الاكتتاب، ويصدر الصندوق وثائق استثمار إسميه قيمه واحدة مقابل وفاء المستثمرين المكتتبين فيها بكامل قيمتها نقداً على ألا تتجاوز خمسين مثل المبلغ المجنب، مع مراعاة ألا تقل حصة الشركة في المبلغ المجنب عن ٥١٪ في حالة مزاولة النشاط مع غيرها من الجهات.

• **ضوابط جديدة لتملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية وقواعد ترخيصها،** كشف رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عن صدور قرار من مجلس إدارة الهيئة بجلسته الأخيرة يحدد ضوابط منح الترخيص للشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث نص القرار على أن الموافقة على طلبات تأسيس أو ترخيص الشركات العاملة تكون في ضوء حاجة السوق للنشاط المطلوب الترخيص به أو تأسيس شركة لمباشرته بناءً على دراسة للسوق تُعتمد من مجلس إدارة الهيئة أو تقديم منتجات جديدة أو تطوير منتجات قائمة - بحسب الأحوال - وبمراعاة توافر الاشتراطات الأخرى الواجب الالتزام بها وفقاً للتشريعات المنظمة لكل نشاط، وأضاف أن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٨ ألزم الشركات الراغبة في الحصول على موافقة مبدئية على التأسيس أو الحصول على ترخيص بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية بتقديم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة والمنتجات أو الخدمات التي تقدمها، ويجب أن يكون من ضمن مؤسسيها أشخاص اعتبارية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأسمال الشركة، على ألا تقل نسبة المؤسسات المالية في رأس مال الشركة عن ٢٥٪، وفيما يخص الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية في نشاط تقييم وتصنيف الأوراق المالية يشترط ألا تقل نسبة المساهمة المملوكة لأحدى الجهات الدولية المتخصصة في مجال التصنيف الائتماني عن ١٠٪ من رأس المال، ويعتبر استمرار توافر متطلبات هيكل ملكية الشركة أحد شروط استمرار الترخيص للشركة بمزاولة النشاط في الخدمات المالية غير المصرفية.

كما قيد قرار مجلس الإدارة الشركات الراغبة في الحصول على الموافقة المبدئية أو الترخيص الانتهاء من إجراءات التأسيس خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ موافقة

• **الهيئة العامة للرقابة المالية تُرخص للبنوك ولبعض الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها دون الحاجة لإنشاء شركة لهذا الغرض،** حيث أصدر مجلس إدارة الهيئة قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بأن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار.

وأوضح الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن القواعد الصادرة بقرار المجلس جاءت لتدخل تعديلات قانون سوق رأس المال الأخيرة والصادرة بالقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ حيز التنفيذ حيث أجازت تلك التعديلات والتي تعكس توجه الهيئة الاستراتيجي نحو زيادة كفاءة وعمق سوق المال المصري للبنوك بترخيص من الهيئة وبعد موافقة البنك المركزي أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الاستثمار، وللهيئة منح شركات التأمين وإعادة التأمين، والشركات العاملة في نشاط تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها بنوك الاستثمار، وشركات التمويل متناهي الصغر المرخص لها من الهيئة بمباشرة تلك الأنشطة ترخيصاً بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها، أو مع غيرها من المؤسسات والشركات المالية العربية والإقليمية والأجنبية، وصناديق المعاشات أو صناديق التأمين الخاصة، وهيئة البريد، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التمويل العقاري، وشركات التخصص، والأشخاص الاعتبارية العامة التي يكون من بين أغراضها الاستثمار.

وقد تتضمن هذا القرار الشروط الواجب توافرها في الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها، وفي مقدمة تلك الشروط أن يكون مُرخصاً لها بمباشرة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية التي يجوز للهيئة الترخيص بمزاولتها، مع مراعاة أن يكون قد مضى على ذلك النشاط مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وألا تقل صافي حقوق الملكية عن ٥٠ مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية وفقاً لآخر قوائم مالية معتمدة مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات مع موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها.

وأكد د. عمران على التزام الجهة أو الشركة التي ترغب في مباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها بتجنب مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى المطلوب لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار

بيان واف بأسس تقدير سعر الشراء وتقييم الأسهم في حالة عرض الشراء المختلط والعرض بطرق المبادلة وتوجهات مقدمي العروض خلال السنة التالية لنجاح العرض تجاه نشاط الشركة وخطته تجاه الأقلية من المساهمين.

• تشكيل مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية، صدر قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم (١٠٢) لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر المالية غير التجارية والمعروف بصندوق حماية المستثمر من تسعة أعضاء، الدكتور شريف عطيفه ممثلاً عن المستثمرين في الأوراق المالية، وثلاثة ممثلين عن الشركات الأعضاء بالصندوق تم اختيارهم بالانتخاب من قبل السادة أعضاء الصندوق في نوفمبر ٢٠١٧ وفاز فيها السيد عيسى فتحي، والسيد أسامة محمد شومان والسيد أحمد قطب العشري، بالإضافة إلى السيد محسن عادل ممثلاً عن البورصة المصرية، والسيد رضا فرحات ممثلاً عن شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة هم السيد أحمد ممدوح أبو العزم، والسيد جلال الجنزوي، والسيد وليد سلطان، ويتم اختيار رئيس مجلس إدارة الصندوق من بين الأعضاء من ذوي الخبرة وبموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس. وقد حدد قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي مدة تشكيل مجلس إدارة الصندوق - باستثناء ممثلي البورصة وشركة مصر للمقاصة - لثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة بدءاً من تاريخ صدور القرار الوزاري. وفي حالة خلو منصب عضو مجلس الإدارة من ممثلي الشركات الأعضاء بالصندوق نتيجة لإلغاء ترخيص الشركة التي يمثلها أو انقضاء العلاقة بين الشركة عضو الصندوق وممثليها في مجلس الإدارة أو افتقاد عضو مجلس الإدارة لأحد شروط العضوية يحل محله العضو التالي في عدد الأصوات في آخر انتخابات للمجلس وتكون مدة عضويته مكتملة لمدة العضو الذي خلا مقعده.

• مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية يوافق على تفعيل آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على مقترح اللجنة الاستشارية لسوق المال لتفعيل آلية اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع. وقد جاءت موافقة مجلس الإدارة على تعديل أحكام المادتين ٢٩٨ و ٢٨٩ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بما يسمح لشركات الوساطة في الأوراق المالية من مباشرة نشاط إقراض الأوراق المالية بغرض البيع مع وضع الضوابط التي يتعين على الشركات الالتزام بها حال ممارسة هذا النشاط

الهيئة، ويجوز للهيئة مدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى، وأن يتم بدء العمل في النشاط والانتهاج من التجهيزات المطلوبة وتعيين فريق العمل والبدء الفعلي للنشاط خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الحصول على الترخيص ويجوز مدها في ضوء تقديم الشركة لمبررات تقبلها الهيئة، وإلا اعتبرت الموافقة المبدئية أو الترخيص كأن لم يكن.

وقد اشترطت الهيئة في الشخص الاعتباري الذي يجوز له المشاركة في تأسيس الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية ألا يكون قد اتخذ ضده أو أي من مساهميه الرئيسيين أو أعضاء مجلس إدارته إجراءات تحريك الدعوى الجنائية بشأن أحد الجرائم المنصوص عليها في القوانين والقواعد المنظمة لأنشطة الهيئة أو صدرت ضد أي من سلف أحكام قضائية نهائية في أي من تلك الجرائم والجرائم المنصوص عليها بقانون البنك المركزي والنقد أو قانون مكافحة غسل الأموال خلال الثلاث سنوات السابقة على طلب التأسيس ما لم يكن قد تصالح عنها أو أحكام نهائية بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يرد إليه اعتباره، ويعتبر استمرار توافر الخبرات والشروط في أعضاء مجلس الإدارة أو القائمين على إدارة الشركة أحد شروط استمرار الترخيص للشركة بمزاولة النشاط في الخدمات المالية غير المصرفية.

• مجلس إدارة الهيئة يقترح تعديل بعض أحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الخاص بعروض الشراء وعمليات الاستحواذ، وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على مقترح بشأن تعديل بعض أحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والخاص بعروض الشراء وعمليات الاستحواذ وتمثلت أبرز ملامح هذا التعديل في التأكيد على مراعاة حقوق الأقلية من المساهمين والحرص على عدم الإضرار بمصالحهم. وقد أوجب التعديل مراعاة دقة وكفاية البيانات الخاصة بعروض الشراء وألزمته مقدمي العروض باتخاذ أقصى درجات الحيطة للحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بعروض الشراء فضلاً عن إلزام الشركات - المقيدها أسهمه ببيورصات أجنبية - بالإفصاح في تلك البيورصات ووفقاً لتقاعدها بما يضمن المساواة في إتاحة المعلومات الخاصة بعروض الشراء في التوقيت المناسب لكافة المساهمين. كما أصبح لزاماً الإفصاح عن مصالح المستحوذ وأطرافه المرتبطة لكافة المساهمين، وكافة البيانات المتعلقة بالعرض إن ظهرت شائعات تشير إلى وجود ذلك العرض. كما استحدثت التعديلات ضرورة تقديم



بحيث يصبح النظام لا مركزياً وذلك توافقاً مع أفضل الممارسات والأعراف الدولية.

وكانت اللجنة الاستشارية لسوق المال قد عقدت العديد من الجلسات التي ناقشت فيها مقترح آلية افتراض الأوراق المالية وأفضل السبل لتطبيق تلك الآلية بالسوق المصري وأوصت بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بما يسمح لشركات السمسرة بالقيام بدور الوسيط في إقراض الأوراق المالية لعملائها بدلاً من تركها في شركة الإيداع والقيود المركزي، وعلى صعيد آخر وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على قائمة المرشحين برئاسة عضوية مجلس إدارة شركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية على كافة المرشحين المرسلة أوراقهم من شركة الإيداع والقيود المركزي على كافة المقاعد باستثناء كل من السادة سامح العزب، ومحمد فتح الله، وشريف عبد الخالق حشمت. كما أُنزِم المجلس كلاً من شركة HC القابضة وشركة أصول القابضة بالتعهد بعدم الجمع بين ممثل أي منهم بالبورصة وشركة الإيداع والقيود المركزي.

• مجلس إدارة الهيئة يجري تعديلات على شروط استمرارية أعضاء مجالس إدارات الشركات المقيدة بالبورصة والشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على إلزام الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة المصرية، والشركات التي تباشر أعمالها في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية بالألتزم في عضوية مجلس إدارة أيًا منها من صدر بحقه حكم في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو أي من القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية أو من تكرر اتهامه بارتكاب مخالفات جسيمة لقانون سوق رأس المال خلال آخر ثلاث سنوات. كما أُنزِم القرار الشركات المخاطبة بأحكامه الإفصاح الفوري فور تحقق أي من الحالات السابقة واستبدال العضو المخل بأخر خلال الأجل الذي تحدده الهيئة مع قيام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالإفصاح عن ذلك على شاشات التداول بالبورصة.

• الهيئة العامة للرقابة المالية تُطلق أول منصة إلكترونية لتبادل بيانات ومعلومات قطاع التأمين بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين، أعلن رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عن إطلاق الهيئة لأول منصة إلكترونية، وذلك بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين لتبادل بيانات ومعلومات شركات التأمين مع الهيئة والاتحاد، ويأتي ذلك تنفيذاً لمواد اللائحة التنفيذية لقانون التأمين حيث إنها اللبنة الأولى في طريق

إنشاء أول قاعدة بيانات متكاملة لأنشطة التأمين المختلفة، كما تأتي هذه الخطوة في إطار تفعيل استراتيجية الهيئة في التوجه نحو الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

• مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية يُصدر قراراً بشأن الإجراءات الاحترازية بشأن العملاء محل التحقيقات في مخالفة القواعد المنظمة للتداول بالبورصات المصرية، كشف الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن مجلس إدارة الهيئة قرر تشديد العمل بالإجراءات الاحترازية بشأن العملاء المخالفين للقواعد المنظمة للتداول بالبورصات المصرية، ووافق على أن تتخذ الهيئة حال قيامها بالتحقيق في التعاملات التي تتم بالبورصات المصرية بالمخالفة للقواعد المنظمة للتداول الواردة بقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وغيرها من القرارات ذات الصلة بما يؤثر على سلامة واستقرار التعاملات، ويشمل هذا الإجراء الاحترازي إيقاف العميل محل التحقيقات عن شراء الأوراق المالية في البورصة المصرية بالأنشطة المتخصصة (الشراء بالهامش - التداول في ذات الجلسة) أو بالسوق بصفة عامة سواء باسمه أو لحسابه أو لحساب أو لصالح مستفيد آخر بأي شكل (الأصلية، أو الوكالة، أو التفويض، أو الوصاية، أو الولاية، أو باستخدام أي حسابات لأشخاص طبيعية أو اعتبارية أخرى)، وذلك خلال فترة التحقيقات التي تجريها الهيئة على ألا تتجاوز ثلاثة أشهر. وأضاف رئيس الهيئة أنه في حالة طلب الهيئة اتخاذ إجراءات رفع الدعوى الجنائية يستمر إيقاف ذلك العميل على ذلك النحو لحين الإحالة للمحاكمة وصدور حكم في الموضوع أو حفظ النيابة العامة للواقعة أو التصالح بشأنها أيهما أقرب فيما لا يجاوز في جميع الأحوال ستة أشهر، ما لم تقرر لجنة التظلمات أو الجهات القضائية المختصة أو مجلس إدارة الهيئة غير ذلك في ضوء ما يقدم إليه من مبررات في هذا الشأن. كما أكد أن هذا القرار بشأن الإجراءات الاحترازية قد جاء في إطار سعى الهيئة لتفعيل دورها الرقابي على نشاط سوق رأس المال للحفاظ على سلامة واستقرار السوق، ومراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة التداول بما يحقق العدالة والشفافية وبهدف منع تعارض المصالح وهو ما دفع بإلغاء القرارات السابقة رقمي (٤٠)، و (١٢٢) لسنة ٢٠١٧ لتتحقق عملية الردع للمخالفين، والحيلولة دون تخفيف وطأة تلك الإجراءات الاحترازية عبر الفترة الزمنية الطويلة.

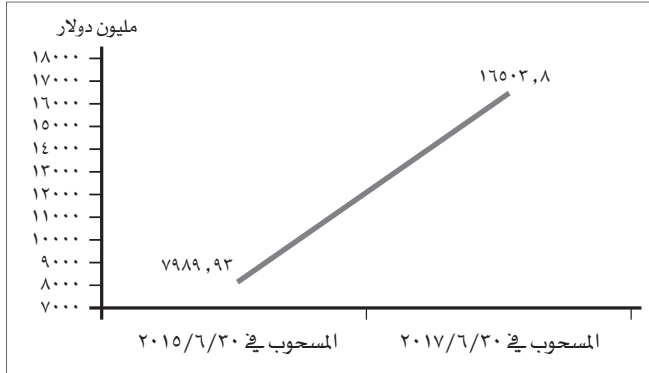


١- أهم مؤشرات التنمية والتعاون الدولي

أ- إجمالي المسحوبات

بلغ إجمالي القروض والمنح بنهاية يونيو ٢٠١٧ نحو ٢٥,٥ مليار دولار، بينما بلغت المسحوبات في ٢٠ يونيو ٢٠١٧ نحو ١٦,٥ مليار دولار مقارنة بنحو ٧,٩ مليار دولار في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ (شكل ١١)

شكل (١١): تطور المسحوبات

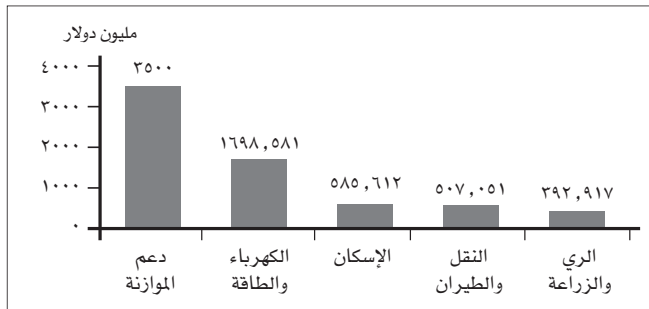


المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

ب- أكثر القطاعات استفادة من التمويل

بالنسبة لأكثر القطاعات استفادة من التمويل خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ وحتى يونيو ٢٠١٧، فقد جاء قطاع دعم الموازنة في المرتبة الأولى بقيمة ٣,٥ مليار دولار، يليه قطاع الكهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار، والباقي موزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة (شكل ١٢)

شكل (١٢): أكثر القطاعات استفادة من التمويل



المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

٢- تطورات محور التنمية والتعاون الدولي

• مصر توقع مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية اتفاقاً للاستثمار في مشروع كفاءة الطاقة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وقعت مصر والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، اتفاقاً للاستثمار في دعم كفاءة الطاقة لصالح شركة السويس لتصنيع البترول بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وقام بالتوقيع الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي مع السيد إريك راموسن مدير إدارة الموارد الطبيعية بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بحضور المهندس طارق الملا وزير البترول، كما شهدت الوزيرة ووزير البترول توقيع البنك مع السيد محمد عليوة رئيس شركة السويس لتصنيع البترول علي اتفاق تنفيذ المشروع.

وأوضحت الوزيرة أن المشروع يهدف الاستثمار في كفاءة الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها وما يستتبع ذلك من خفض الانبعاثات البيئية المسببة للتغيرات المناخية والضارة بالصحة العامة والبيئة المحلية، وتحديث شركات قطاع البترول ودعمها لزيادة الإنتاج ولإنتاج وقود عالي الجودة متوافق مع المواصفات العالمية، ودعم تحول مصر لمركز إقليمي لتبادل الطاقة، وسيساهم المشروع في خلق فرص عمل جديدة وتوفير طاقة نظيفة في ظل بيئة عمل جيدة ونمو اقتصادي من خلال تنفيذ استثمارات بيئية.

عدد من المجالات خاصة المشروعات التي تتمتع فيها أسبانيا بميزة تنافسية عالية ومنها السكك الحديدية ومحطات تحلية المياه.

• **وزير الاستثمار والتعاون الدولي تطلق أول خمسة صناديق استثمار خيرية لدعم أنشطة مؤسسة مصر الخير،** أطلقت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي أول خمسة صناديق استثمار خيرية لدعم أنشطة مؤسسة مصر الخير، كما أطلقت أول مركز بيانات للعملاء المرفوضين تأمينية بحضور الدكتورة غادة والي وزيرة التضامن والدكتور علي جمعة رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، والدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية والسيد محمد قطب العضو المنتدب لشركة مباشر، الشريك المؤسس لمبادرة إطلاق الخمس صناديق.

وهذا المركز هو أول منظومة تضم بيانات عملاء التأمين في مصر، ومنهم المواطنين المرفوضين وفقاً لشركة الاستعلام الائتماني مما يدعم خطط الشمول المالي وفقاً لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأوضحت الوزيرة إن الوزارة تضع على رأس أولوياتها توفير آليات جديدة للتأمين والاستثمار، خاصة المرتبطة بالعمل الخيري. وأشارت الوزيرة إلى أن المبادرة الجديدة لإطلاق خمس صناديق استثمارية ستستفيد من خطوات الإصلاح الاقتصادي والتشريعي، حيث ينص قانون الاستثمار الجديد على دعم الدور المجتمعي للشركات والعمل الخيري بخضم ضريبي يبلغ ١٠٪ من الضرائب المفروضة على الشركات.

وأكدت الوزيرة على حرص الوزارة على دعم الاستثمار والتصنيع في قطاع البترول، مشيرة إلى وجود تنسيق مستمر بين الوزارتين لزيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي حيث يعد قطاع البترول أكبر القطاعات التي تشهد ضخ استثمارات جديدة نتيجة الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تمت موضحة أن شركاء مصر في التنمية حريصين على دعم استراتيجية تطوير البترول.

• **مصر وأسبانيا توقعان منحة لدعم مركز الدراسات القضائية،** وقعت مصر وأسبانيا اتفاق منحة مقدمة من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية بقيمة ٢,٢ مليون جنيه، لدعم مركز الدراسات القضائية (المرحلة الثالثة)، وقامت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، والسفير ارتيرو افللو السفير الأسباني لدى القاهرة بالتوقيع على الاتفاق، وأكدت الوزيرة حرص الوزارة على دعم وزارة العدل، وكافة الأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد، مشيرة إلى أن المنحة تهدف إلى تبادل الخبرات وتدريب وتعزيز قدرات القضاة والمدعين في المسائل التي تتمتع فيها إسبانيا بخبرة وميزة نسبية مثل المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة ومكافحة الفساد وغسيل الأموال والرشوة والجرائم الإلكترونية، موضحة أنه سبق أن تم توقيع المرحلتين الأولى والثانية بمنحة بمبلغ ٦٠٠ ألف يورو لدعم مركز الدراسات القضائية وتم بموجبهم إتاحة دورات تدريبية للقضاء والنيابة العامة والهيئات القضائية في مجال التحكيم، والإفلاس، والتعويضات، والإيجارات، والتنفيذ، والأسرة، والجناح المستأنفة، والقانون الدولي الإنساني، والعنف ضد المرأة وجرائم الأسرة، ومكافحة الفساد، وحلقات نقاشية حول الجريمة المنظمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعية والمحكمة الإلكترونية، وحالات قضاء النقض، والحبس الاحتياطي، وإدارة النيابة العامة.

وأشادت الوزيرة بالتعاون الدولي مع أسبانيا حيث سبق أن تم توقيع عدد من اتفاقيات المنح بين مصر وأسبانيا للتعاون مع وزارة الداخلية والمركز القومي للدراسات القضائية ووزارة الصحة، بالإضافة إلى إطلاق مشروعات التعاون المشترك بين الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية ومركز دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء والذي يشمل مجالات رفع وبناء القدرات البحثية واستطلاعات الرأي العام والتحول الديمقراطي في مصر في ضوء الدروس المستفادة من التجربة الأسبانية، مشيرة إلى أن الفترة القادمة سوف تشهد تعاون في

